تاريخ السماح بالتداول: 5 آذار/مارس 2025
(سُمِح بتداول هذه الوثيقة خلال اجتماع المجلس بتاريخ 5 آذار/مارس 2025)

IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

مجلس المحافظين

GOV/2025/10
28 شباط/فبراير 2025

عربي
الأصل: الإنكليزية

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند 8(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2025/7 وإضافتاها Add.1 وAdd.2)

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدمة

1- يتناول هذا التقرير الصادر عن المدير العام تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار[1،2] في جمهورية إيران الإسلامية (إيران). وهو يتناول أيضاً تنفيذ البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023.[3] وهو يغطي الفترة التي انقضت منذ صدور التقرير الفصلي السابق للمدير العام.[4]

---

[1] الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة INFCIRC/214)، والذي دخل حيز النفاذ في 15 أيار/مايو 1974.

[2] أقرَّ مجلس المحافظين البروتوكول الإضافي الخاص بإيران (الوثيقة INFCIRC/214/Add.1) في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ووقَّعت إيران هذا البروتوكول في 18 كانون الأول/ديسمبر 2003. ونفَّذت إيران البروتوكول الإضافي طوعاً في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2003 وشباط/فبراير 2006. وفي 16 كانون الثاني/يناير 2016، بدأت إيران بتطبيق البروتوكول الإضافي تطبيقاً مؤقتاً وفقاً للفقرة (ب) من المادة 17 من البروتوكول الإضافي. واعتباراً من 23 شباط/فبراير 2021، أوقفت إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما يشمل البروتوكول الإضافي (انظر الوثيقة GOV/INF/2021/13).

[3] تم الاتفاق على البيان المشترك بين المدير العام وسعادة السيد محمد إسلامي، نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 4 آذار/مارس 2023، مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

[4] الوثيقة GOV/2024/62.

باء- الخلفية

2- إنَّ التقييم الشامل لجميع المعلومات المتاحة للوكالة، فيما يتعلق بالضمانات، أمرٌ ضروري لكي يتسنى التأكد من عدم وجود مؤشرات على تحريف مواد نووية معلنة عن الأنشطة النووية السلمية، ومن عدم وجود مؤشرات على أنَّ هناك موادَّ وأنشطةً نووية غير معلنة في دولة مرتبطة باتفاق ضمانات شاملة.[5]

3- وحدَّدت الوكالة في عام 2019، نتيجة لما أجرته من تقييمات، عدداً من الأسئلة المتعلقة بإمكانية وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي في إيران لم يتم الإعلان عنها للوكالة، وطلبت من إيران تقديم ردود على هذه الأسئلة، عملاً بالمادة 69 من اتفاق الضمانات والفقرة (د) من المادة 4 من البروتوكول الإضافي. وزوَّدت الوكالة إيران أيضاً بالمعلومات المفصَّلة التي ارتكزت عليها لتقديم طلبات التوضيح.[6]

4- وفي عامَي 2019 و2020، أجرت الوكالة معاينات تكميلية في ثلاثة من أربعة أماكن غير معلَنة في إيران – تورقوزآباد (2019)، وفارامين (2020)، و'ماريفان' (2020) – وعثرت على جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في كل من هذه الأماكن الثلاثة وطلبت من إيران تقديم تفسيرات بشأنها. وبما أنَّ المكان الرابع - أي موقع "لافيسان-شيان" - قد خضع لأنشطة تطهير وتسوية للأراضي بصورة مكثَّفة في عامي 2003 و2004، خلص تقييم الوكالة إلى أنَّه لا توجد قيمة تحقُّقية في إجراء معاينة تكميلية في هذا الموقع.[7]

5- وصار المدير العام يشعر بقلق عميق مما أثبتته أنشطة التحقق التي أجرتها الوكالة، وهو أنَّ مواد نووية كانت موجودة في ثلاثة من هذه الأماكن غير المعلَنة في إيران، ومن أنَّ المكان الذي توجد فيه حاليًّا هذه المواد النووية ليس معروفاً للوكالة. وأوضح المدير العام ضرورة قيام إيران بتوضيح هذه المسائل وحلها دون مزيد من الإبطاء من خلال تقديم المعلومات والوثائق والأجوبة على أسئلة الوكالة المتعلقة بصحة إعلانات إيران بشأن الضمانات واكتمالها.[8]

6- وفي كانون الثاني/يناير 2022، قدمت الوكالة إلى إيران تقييمها التقني لمسألة الضمانات المتعلقة بموقع لافيسان-شيان. وخلصت الوكالة في تقييمها إلى أن الأنشطة المضطلع بها في موقع لافيسان-شيان انطوت على تثقيب يورانيوم طبيعي في شكل قرص معدني ومعالجته لإنتاج رقائق معدنية أُخضِعَت بعد ذلك للمعالجة الكيميائية مرتين على الأقل في هذا الموقع. ولم تعلن إيران للوكالة عن هذه الأنشطة والمواد النووية المستخدمة فيها وفقاً لما يقتضيه اتفاقات الضمانات. ومع التسليم بالطابع المقلق للأنشطة غير المعلنة المتصلة بالمجال النووي والتي تقدر الوكالة أنها نُفِّذت في هذا الموقع، خلصت الوكالة إلى أن أي جهود إضافية تهدف إلى تسوية مسألة الضمانات المتعلقة بموقع لافيسان-شيان ليس من المرجح أن تكون مثمرة بسبب نقص المعلومات المقدمة من إيران، وتسوية الموقع/تطهيره عقب حدوث تلك الأنشطة، والوقت المنقضي منذ حدوث تلك الأنشطة. وبناء على ذلك، أبلغت الوكالة إيران في كانون الثاني/يناير 2022 بأنها تعتبر أن مسألة الضمانات المتعلقة بموقع لافيسان-شيان لم تعد عالقة في تلك المرحلة.[9]

---

[5] الفقرة 2 من الوثيقة GOV/2020/15.

[6] الفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/15؛ والفقرتان 3 و4 من الوثيقة GOV/2020/30.

[7] تمكنت الوكالة من معاينة موقع لافيسان-شيان في عام 2004. وبما أن الموقع قد خضع لأنشطة تطهير وتسوية مكثَّفة في عامي 2003 و2004، خلص تقييم الوكالة في 2021 إلى أنه لا توجد قيمة تحقُّقية في إجراء معاينة تكميلية أخرى في هذا الموقع (الفقرات 42 إلى 46 من الوثيقة GOV/2004/60، والفقرة 11 من الوثيقة GOV/2021/15).

[8] الفقرتان 28 و30 من الوثيقة GOV/2021/42؛ والفقرتان 2 و14 من الوثيقة GOV/2021/52.

[9] الفقرتان 6 و7 من الوثيقة GOV/2022/5.

7- وأعرب المجلس في قراره المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022، من بين جملة أمور، عن "قلقه العميق" من أن مسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع الثلاثة غير المعلَنة لا تزال عالقة "بسبب عدم إبداء إيران قدراً كافياً من التعاون الجوهري، رغم التفاعلات العديدة مع الوكالة في هذا الصدد".[10]

8- وبعد صدور التقرير الذي قدَّمه المدير العام إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وأفاد فيه بعدم إحراز أي تقدم بعد في توضيح المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات وتسويتها،[11] قرر المجلس، في قراره المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أنَّه "من الضروري والملِّح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية بهدف توضيح جميع القضايا العالقة المتصلة بالضمانات".[12]

9- ويتسق تحليل جميع ما أُتيح للوكالة من المعلومات ذات الصلة بالضمانات فيما يخصُّ موقع 'ماريفان' مع إجراء إيران تجارب تفجير مع الاستعانة بتدريع واقٍ تحضيراً لاستخدام أجهزة الكشف عن النيوترونات.[13] وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، قدَّمت إيران تفسيراً محتملاً لوجود جسيمات يورانيوم مستنفد في 'ماريفان'. وعلى هذا الأساس، وفي حين أن تقييم الوكالة للأنشطة غير المعلَنة ذات الصلة بالمجال النووي التي اضطلعت بها إيران في 'ماريفان' لا يزال على حاله، تعتبر الوكالة أن المسألة لم تعد عالقة في هذه المرحلة.[14]

10- وبعد صدور التقرير الذي قدَّمه المدير العام إلى المجلس في حزيران/يونيه 2024 وأفاد فيه بأن إيران لم تقم بعد بتوضيح المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات ولا بتسويتها،[15] أكد المجلس مجدداً، في قراره المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2024،[16] ما جاء في قراره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهو أنَّه "من الضروري والملِّح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية، أن تقوم إيران باتخاذ إجراءات للوفاء بالتزاماتها القانونية وأن تتخذ دون تأخير الإجراءات التالية بهدف توضيح جميع القضايا العالقة المتصلة بالضمانات..."، ودعا إيران، من بين جملة أمور، إلى "أن تنفِّذ بدون تأخير البيان المشترك" (انظر القسم دال أدناه)، و"التراجع عن قرارها بسحب تعيين العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة"، و"تنفيذ البند المعدَّل 3-1 باعتباره التزاماً قانونياً بالنسبة لإيران".

11- وعقب صدور تقرير المدير العام المقدم إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والذي جاء فيه أن إيران لم تقم بعد بتوضيح مسائل الضمانات العالقة وحلها، أكد المجلس من جديد، في قراره المؤرخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024،[17] ما جاء في قراريه المؤرخين تشرين الثاني/نوفمبر 2022

---

[10] الفقرة 2 من منطوق الوثيقة GOV/2022/34.

[11] الفقرة 9 من الوثيقة GOV/2022/63.

[12] الفقرة 3 من الوثيقة GOV/2022/70.

[13] الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2022/26.

[14] القسم جيم-2 من الوثيقة GOV/2023/26.

[15] القسم جيم-1 من الوثيقة GOV/2024/29.

[16] الفقرات من 3 إلى 8 في الوثيقة GOV/2024/39.

[17] الفقرات من 3 إلى 8 في الوثيقة GOV/2024/68.

وحزيران/يونيه 2024، وهو أنَّه من "الضـــروري والملح" توضـــيح جميع مســـائل الضـــمانات العالقة. وطلب المجلس أيضا في قراره من المدير العام:

"... أن يعد تقييماً شـاملاً ومحدَّثاً لاحتمال وجود أو اسـتخدام مواد نووية غير معلَنة فيما يتعلق بالقضـايا العالقة الماضـية والراهنة المتصـلة ببرنامج إيران النووي، على أن يشـمل عرضـاً كاملاً لتعاون إيران مع الوكالة بشأن هذه القضايا يتناول قدرة الوكالة على التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك عدم تحريف المواد النووية، بناءً على جميع المعلومات المتاحة، لكي ينظر فيه مجلس المحافظين في آذار/مارس 2025 أو في موعد أقصاه ربيع عام 2025".

جيم- المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات

جيم-1- المكانان غير المعلنَين

12- ترد فيما يلي تقييمات الوكالة لمسائل الضمانات العالقة المتصلة بمكانين غير معلَنين في إيران، حسبما جاء في تقارير المدير العام السابقة منذ أيار/مايو 2022.[18]

فارامين: يشـير تقييم الوكالة إلى أن موقع فارامين كان محطة غير معلَنة اسـتُخدمَت على نطاق تجريبي بين عامَي 1999 و2003 لمعالجة خام اليورانيوم وتجهيزه وتحويله إلى أكسيد اليورانيوم، ثم تحويله على نطاق مختبري إلى رابع فلوريد اليورانيوم وسـادس فلوريد اليورانيوم.[19] وقد خضـع هذا الموقع لتغييرات كبيرة في عام 2004، بما في ذلك هدم معظم المباني.[20] وأشـارت نتائج تحليل العينات البيئية التي أخذتها الوكالة من موقع فارامين في آب/أغسطس 2020 إلى وجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ، وهو أمر يتسق مع الاضطلاع بأنشطة لتحويل اليورانيوم ويقتضي تقديم إيران تفسيراً بشأنه. ويشير تقييم الوكالة أيضـاً إلى وجود مؤشـرات مؤيِّدة بنتائج تحليل العينات البيئية على أن الحاويات التي أُزيلت من موقع فارامين نُقلَت في نهاية المطاف إلى موقع تورقوزآباد. ولكن الأنشطة النووية التي خلص تقييم الوكالة إلى أنها نُفِّذت في موقع فارامين لا تفسِّر وجود الأنواع المختلفة من الجسيمات المعدلة نظيرياً التي عُثر عليها في موقع تورقوزآباد.

تورقوزآباد: يشـير تقييم الوكالة إلى أن موقع تورقوزآباد كان يُسـتخدم لخزن مواد و/أو معدات نووية.[21] واعتباراً من أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبعد ذلك، لاحظت الوكالة، من خلال تحليل صور ساتلية متاحة تجارياً، وجود أنشطة تجريف وتنسيق لأراضي الموقع. وفي شباط/فبراير 2019، أخذت الوكالة عينات بيئية من تورقوزآباد، وأشـارت نتائج تحليل هذه العينات إلى وجود جسـيمات يورانيوم طبيعي متعددة بشرية المنشأ، وجسيمات معدلة نظيرياً، بما في ذلك جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء تحتوي

---

[18] الوثيقة GOV/2022/26.

[19] الفقرة 25 من الوثيقة GOV/2022/26.

[20] النقطة الثانية من الفقرة 4 من الوثيقة GOV/2020/30.

[21] بيان نائب المدير العام لشـؤون الضـمانات أمام مجلس المحافظين في 7 تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، الفقرة 11 من الوثيقة GOV/OR.1532.

على قدر قابل للكشف من اليورانيوم-236، وجسيمات يورانيوم مستنفد بقدر طفيف، وهو أمر يتطلب تفسيراً من إيران. وخلصت الوكالة إلى أن الحاويات التي كانت مخزنة في موقع تورقوزآباد كانت تحتوي إما على مواد نووية وإما على معدات ملوَّثة بشدة بمواد نووية، وإما على هذه المواد والمعدات معاً. ويشير تقييم الوكالة إلى أن بعض الحاويات المخزنة في تورقوزآباد فُكِّكت في الموقع ولكن حاويات أخرى أُزيلت من الموقع بلا تفكيكها في عام 2018 ونُقلَت إلى مكان غير معروف.[22]

13- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، بالإشارة إلى جسيمات المواد النووية التي تبيَّن وجودها في موقعَي فارامين وتورقوزآباد، ذكرت إيران في حزيران/يونيه 2023 أنها "استنفدت كل محاولاتها لاكتشاف منشأ هذه الجسيمات" وأنه "لم يُنفَّذ في هذين الموقعين أي نشاط نووي ولم تُخزَّن أي مواد نووية".[23] وفي آب/أغسطس 2023، أعلَمت إيران الوكالة بأن ما من حاوية نُقلَت بدون تفكيكها من تورقوزآباد وأن جميع الحاويات فُكِّكت في الموقع.[24] وذكرت إيران أيضاً أنها ستزوِّد الوكالة بهذه المعلومات وبمعلومات عن أماكن وجود الحاويات المفككة، ولكنها لم تفعل ذلك بعد.

14- وفي آذار/مارس 2024، ذكرت إيران أن "جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية قد أُعلن عنها بالكامل" للوكالة.[25] وفيما يتعلق بفارامين، أفادت إيران بأنه "لم يكن هناك في إيران على الإطلاق أي مكان غير معلَن كان يلزم الإعلان عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة".[26] وفيما يتعلق بموقع تورقوزآباد، ذكرت إيران أنه "لم يُنفَّذ في هذا المكان أي نشاط نووي ولم تُخزَّن فيه أي مواد نووية".[27]

15- ولم يُحرز أي تقدم نحو تسوية مسائل الضمانات العالقة المتعلقة بموقعي فارامين وتورقوزآباد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

16- وفي حين تعتبر الوكالة أن مسائل الضمانات المتعلقة بموقعي لافيسان-شيان وماريفان لم تعد عالقة في هذه المرحلة، فإن تقييمها التقني لم يتغير، وهو أنَّ مواد نووية قد استُخدمت في أنشطة غير معلنة متصلة بالمجال النووي في موقع لافيسان-شيان وأنه كان من المقرر أيضاً استخدام مواد نووية في أنشطة غير معلنة متصلة بالمجال النووي في موقع ماريفان.

---

[22] الفقرة 34 من الوثيقة GOV/2022/26.

[23] الفقرتان 3 و4 من الوثيقة INFCIRC/1094.

[24] الفقرة 23 من الوثيقة GOV/2023/43.

[25] رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، الفقرة 28 من الوثيقة INFCIRC/1183 المؤرخة 7 آذار/مارس 2024.

[26] الفقرة 13 من الوثيقة INFCIRC/1183، 7 آذار/مارس 2024.

[27] الفقرة 14 من الوثيقة INFCIRC/1183، 7 آذار/مارس 2024.

جيم-2- التضارب في حصر المواد النووية

17- في آذار/مارس 2022، مثلما أُفيدَ به سابقاً،[28] تحققت الوكالة في مرفق تحويل اليورانيوم من إذابة كمية قدرها 302,7 كيلوغرام من اليورانيوم الطبيعي، وفقاً لما أعلنته إيران، وذلك في شكل نفايات صلبة ومفردات من معدن اليورانيوم نُقلَت من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض (مختبر جابر بن حيان). وتبيَّن للوكالة وجود تضارب ينبغي معالجته بين كمية المواد النووية التي تحققت منها والكمية التي أعلنتها إيران.

18- وفي شباط/فبراير 2024، قدَّمت إيران إلى الوكالة التقارير المصححة عن حصر المواد النووية.[29] وعلى أساس هذه التقارير، اعتبرت الوكالة أنه تم تصحيح حالة التضارب في حصر المواد النووية في مرفق تحويل اليورانيوم.[30] بيد أن الوكالة أعلَمت إيران أن كمية اليورانيوم في النفايات الصلبة التي أُرسلَت من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004.[31] وفي أيار/مايو 2024، أعلَمت الوكالة إيران أن الرصيد المادي لليورانيوم المستخدم في تجارب إنتاج معدن اليورانيوم التي أُجريَت في مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض في الفترة 1995-2000 كان يشمل كمية غير محصورة من المواد النووية لا يمكن تفسيرها بأخطاء قياس حصلت في أثناء عملية الحصر.

19- وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2024، قدمت الوكالة استنتاجاتها إلى إيران، والتي كان مفادها أن كمية المواد النووية غير المحصورة، المتعلقة بالرصيد الكتلي للمواد المستخدمة في التجارب المذكورة التي أُجريت في مختبر جابر بن حيان، كانت أكبر مما أُبلغت به إيران في السابق.

20- وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024، صرحت إيران بأن نتائج تقييم الوكالة لكمية المواد النووية غير المحصورة في سياق تجارب إنتاج معدن اليورانيوم التي أُجريت في مختبر جابر بن حيان "غير صحيحة" وأن تقارير الحصر المعنية في مرفق تحويل اليورانيوم "يجب أن تخضع للتنقيح".

21- وذكرت الوكالة في ردها المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024 أن حالة التضارب التي تم تصحيحها في مرفق تحويل اليورانيوم كانت متسقة مع نتائج التحقق التي خلصت إليها الوكالة وسليمة من الناحية التقنية، وأن إعادة فتح ملف حالة التضارب في مرفق تحويل اليورانيوم لن تفضي إلى تسوية حالة التضارب في مختبر جابر بن حيان.

22- وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، صرحت إيران بأن نتائج تقييم الوكالة لرصيد المواد المستخدمة في تجارب إنتاج معدن اليورانيوم التي أُجريت في مختبر جابر بن حيان، وكذلك النتائج المتعلقة بالمواد النووية غير المحصورة، "غير صحيحة ولا يمكن اعتبارها نتائج واقعية وتقنية".

---

[28] الفقرتان 47 و48 من الوثيقة GOV/2023/8.

[29] تشير التقارير المصححة عن حصر المواد النووية إلى أن كمية اليورانيوم في النفايات الصلبة، الناجمة عن تجارب تحويل غير معلَنة أُجريَت بين عامَي 1995 و2000، والمرسَلة من مختبر جابر بن حيان المتعدد الأغراض إلى مرفق تحويل اليورانيوم لإذابتها، كانت أقل مما أعلنته إيران في الفترة 2003-2004. الحاشية 24 في الوثيقة GOV/2024/8.

[30] الفقرة 15 من الوثيقة GOV/2024/8.

[31] الفقرة 38 من الوثيقة GOV/2024/8.

23- ولم يُحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تسوية حالة التضارب المذكورة، ويظل تقييم الوكالة التقني لها كما هو بلا تغيير.

جيم-3- البند المعدَّل 3-1

24- ينص البند المعدَّل 3-1 من الجزء العام من الترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود مع إيران على تزويد الوكالة بالمعلومات المتعلقة بتصميم المرافق النووية الجديدة فور اتخاذ قرار بتشييد مرفق جديد أو بمنح الإذن لتشييده، أيهما أسبق. وينص البند المعدَّل 3-1 أيضاً على تقديم صيغ أشمل من المعلومات التصميمية عند تطوير التصميم في وقت مبكر من مراحل تحديد المشروع والتصميم الأولي والتشييد والإدخال في الخدمة.[32] ومن بين الدول التي لديها أنشطة نووية كبيرة والتي تنفِّذ فيها الوكالة اتفاق ضمانات شاملة، تبقى إيران الدولة الوحيدة التي لا تنفِّذ أحكام البند المعدَّل 3-1.

25- ومثلما أُفيدَ به سابقاً، أشارت إيران عدة مرات إلى أنها اختارت مواقع مرافق نووية جديدة ولكنها لم تزوِّد الوكالة بمعلومات تصميمية أولية عنها، علماً أنه طُلب منها القيام بذلك.[33]

26- وفي شباط/فبراير 2024، أعلَمت إيران الوكالة بأنه "أوقِفَ تنفيذ البند المعدَّل 3-1"؛ وأن "تنفيذ البند 3-1 بصيغته الأولى هو الالتزام القانوني الراهن" لإيران "بموجب الترتيبات الفرعية (الجزء العام) الملحقة باتفاق الضمانات الشاملة"؛ وأن "المعلومات المتعلقة بالضمانات فيما يخص أي مرافق جديدة... ستُقدَّم في الوقت المناسب".[34]

27- وذكَّر المدير العام إيران في مناسبات عديدة بأن تنفيذ البند المعدَّل 3-1 هو التزام قانوني يقع على عاتق إيران وفقاً للترتيبات الفرعية الملحقة باتفاق الضمانات المعقود معها. وفي شباط/فبراير 2024، أكدت الوكالة مجدداً لإيران أنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية ولا وقف تنفيذها من جانب إيران وحدها. وذكَّرت الوكالة إيران بأن إيران وافقت على البند المعدَّل 3-1 في عام 2003 وأنه لا يمكن تعديل الترتيبات الفرعية إلا بالاتفاق مع الوكالة، وفقاً لما تنص عليه المادة 39 من اتفاق الضمانات الخاص بإيران. وفضلاً عن ذلك، أعلَمت الوكالة إيران بأن ما من تأثير قانوني لخطة العمل الشاملة المشتركة على الالتزامات الواقعة على عاتق إيران بموجب اتفاق الضمانات والترتيبات الفرعية الملحقة به. ولذا، فإن قرار إيران الأحادي بوقف تنفيذ البند المعدَّل 3-1 يتعارض مع التزاماتها القانونية المحددة في المادة 39 من اتفاق الضمانات وفي الترتيبات الفرعية.

---

[32] كانت متطلبات البند 3-1 بصيغته الأصلية تقتصر على تقديم المعلومات التصميمية الخاصة لأي مرفق جديد "في الأحوال العادية في موعد أقصاه 180 يوماً قبل الموعد المقرر لتلقي مواد نووية في المرفق للمرة الأولى".

[33] اتضح من معلومات نُشرَت على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية في حزيران/يونيه 2023 أن إيران اختارت مواقع عدد من مفاعلات القوى الجديدة ومفاعل بحوث جديد في إيران (الحاشية 29 في الوثيقة GOV/2023/43). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أدلى نائب الرئيس السيد إسلامي ببيان أشار فيه إلى بدء أعمال الحفر المرتبطة بالمبنى الرئيسي لمفاعل IR-360 المخطط له "في الأيام المقبلة"، وأشارت معلومات نُشرَت على الموقع الشبكي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى "بدء تنفيذ عملية تشييد محطات "إيران هرمز" للقوى النووية بأمر من الرئيس" (الفقرة 20 من الوثيقة GOV/2024/8).

[34] الفقرة 21 من الوثيقة GOV/2024/8.

28- وفي رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024، كررت إيران الموقف الذي أعربت عنه في شباط/فبراير 2024. وذكرت الوكالة في ردها المؤرخ 18 تموز/يوليه 2024 أن إيران قبلت، خلافاً لما تزعمه، البند المعدَّل 3-1 باعتباره التزاماً ملزماً قانوناً. ولذلك، كررت الوكالة طلبها أن تقدِّم إيران المعلومات التصميمية الأولية لمفاعلات القوى ومفاعلات البحوث المذكورة سابقاً. ولم تقدِّم إيران هذه المعلومات.

29- وبسبب عدم تنفيذ إيران أحكام البند المعدل 3-1، حُرمت الوكالة من تلقي المعلومات التصميمية المبكرة عن أي من المفاعلات النووية الجديدة التي أعلنت إيران على الملأ أنها تخطط لتشييدها. ويؤدي ذلك إلى الانتقاص كثيراً من قدرة الوكالة على إجراء التحقق من المعلومات التصميمية لهذه المرافق الجديدة وعلى تقديم توكيدات بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

دال- البيان المشترك

دال-1- الخلفية

30- في 4 آذار/مارس 2023، نتيجةً للمناقشات التي حصلت بين المدير العام ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، سعادة السيد محمد إسلامي، اتفقت الوكالة والهيئة المذكورة على بيان مشترك [35] ينص على ما يلي:

- إجراء التفاعلات بين الوكالة وإيران بروح من التعاون، وبما يتفق تماماً مع اختصاصات الوكالة وحقوق جمهورية إيران الإسلامية والتزاماتها، استناداً إلى اتفاق الضمانات الشاملة.
- وفيما يخص المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات في المواقع الثلاثة،[36] أعربت إيران عن استعدادها لمواصلة تعاونها وتوفير المزيد من المعلومات وإتاحة المعاينة لمعالجة هذه المسائل.
- وستسمح إيران، على أساس طوعي، للوكالة بتنفيذ المزيد من أنشطة التحقق والرصد المناسبة. وسيتفق الجانبان على الطرائق التي ستُتَّبع في سياق اجتماع تقني سيُعقد قريباً في طهران.

31- وتجدر الإشارة إلى أن التزامات إيران وفقاً لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما فيها الالتزامات المذكورة في القسم جيم، لا ترتبط بتنفيذ أو عدم تنفيذ أي أنشطة طوعية تتعلق بالبيان المشترك.

32- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق والممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2023، أُحرزَ تقدُّم محدود في تنفيذ البيان المشترك.[37]

---

[35] مرفق الوثيقة GOV/2023/9.

[36] انظر الفقرة 9 من هذا التقرير.

[37] الفقرة 24 من الوثيقة GOV/2023/58.

33- ومثلما أُفيدَ به سابقاً،[38] سحبت إيران في أيلول/سبتمبر 2023 تعيين العديد من مفتشي الوكالة ذوي الخبرة المعيَّنين لإيران. وجاء ذلك في أعقاب حالة حدثت مؤخراً وسُحبَ فيها تعيين مفتش آخر ذي خبرة تابع للوكالة كان قد عُيّن لإيران. ومع أن اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار يجيز رسمياً اتخاذ هذا التدبير، فإن الطريقة التي اتَّبعتها إيران لاتخاذه تؤثر مباشرةً وبشدة في قدرة الوكالة على الاضطلاع بأنشطة التحقق على نحو فعال في إيران، ولا سيما في مرافق الإثراء. وعلى الرغم من الطلبات التي قدَّمها المدير العام إلى إيران بالتراجع عن قرارها بسحب تعيينات هؤلاء المفتشين، فإن إيران لم تفعل ذلك.

34- وفي أوائل أيار/مايو 2024، عقد المدير العام اجتماعات مع نائب الرئيس إسلامي وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين، عرض خلالها سلسلة من الاقتراحات الملموسة المتعلقة بكل عنصر من عناصر البيان المشترك الثلاث بهدف تفعيل البيان المشترك. بيد أن المناقشات التقنية بين كبار المسؤولين في الوكالة وإيران، والتي كان من المقرر إجراؤها في وقت لاحق من ذلك الشهر، لم تتم بسبب "الظروف الخاصة" السائدة في ذلك الوقت.

35- وفي حزيران/يونيه 2024، أبلغ نائب الرئيس السيد إسلامي المدير العام بأن موقف إيران "فيما يتعلق بسحب تعيين هؤلاء المفتشين لم يتغير وسيظل هذا الموقف على حاله".

36- وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، التقى المدير العام نائب وزير الخارجية السيد كاظم غريب آبادي وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين لإجراء مناقشات في فيينا. وقدَّم المدير العام اقتراحات إلى إيران بشأن كيفية تنفيذ البيان المشترك.

37- والتقى المدير العام خلال زيارته إلى إيران في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بالرئيس بزشكيان وغيره من كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم نائب الرئيس السيد إسلامي ووزير الخارجية السيد عراقجي. وشملت المسائل التي نوقشت خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى العناصر الممكنة لمعالجة مسألة فارامين، وحالة التضارب في رصيد المواد النووية المستخدمة في تجارب تحويل اليورانيوم، وموافقة إيران المبدئية على النظر في قبول تعيين أربعة مفتشين إضافيين من ذوي الخبرة.

38- وخلال هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، نوقشت إمكانية عدم مضي إيران في زيادة مخزونها من اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235، بما في ذلك تدابير التحقق التقني اللازمة حتى تؤكد الوكالة ذلك في حال تنفيذها. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، تحققت الوكالة في محطة فوردو لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود التجريبية في ناتانز من أن إيران بدأت في تنفيذ تدابير تحضيرية ترمي إلى وقف زيادة مخزونها من اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235.

دال-2- التطورات التي طرأت منذ صدور التقرير السابق

39- عقب اعتماد قرار المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أعادت إيران معدل إنتاج اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235 في محطة فوردو لإثراء الوقود ومحطة إثراء الوقود التجريبية إلى معدل الإنتاج الذي كان قائماً قبل 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ثم في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2024، زادت بدرجة كبيرة معدل إنتاج اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235 في محطة فوردو لإثراء الوقود.

---

[38] الفقرة 1 من الوثيقة GOV/INF/2023/14.

40- وكما أُفيد به سابقاً،[39] فقد وافقت إيران في كانون الأول/ديسمبر 2024 على طلب الوكالة زيادة وتيرة وكثافة تنفيذ تدابير الضمانات في محطة فوردو لإثراء الوقود حسبما تقتضيه الزيادة الكبيرة في إنتاج اليورانيوم المثرى بنسبة تصل إلى 60% من اليورانيوم-235 في المرفق. ومنذ ذلك الحين، تنفِّذ الوكالة نهج ضمانات معززاً على هذا النحو في محطة فوردو لإثراء الوقود وكذلك في مرفق لتخزين المواد النووية في أصفهان، بما يتسق مع التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات المعقود معها.

41- وأبلغت إيران الوكالة، في رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، بأنه "مع مراعاة التطورات التي حدثت والتي تعرض للخطر الجهود المشتركة التي بذلتها إيران والوكالة قبل الدورة الأخيرة لمجلس المحافظين"، فإنها لا تقبل تعيين أربعة مفتشين أربعة إضافيين من ذوي الخبرة اقترحتهم الوكالة في رسالة مؤرخة 12 كانون الأول/ديسمبر 2024.

42- وفي بداية عام 2025، أجرى المدير العام محادثات هاتفية مع وزير الخارجية السيد عراقجي، كرر خلالها استعداده للعمل مع إيران لاستئناف تنفيذ البيان المشترك. وأشار وزير الخارجية عراقجي إلى استعداد إيران للتعاون مع الوكالة، وأثار إمكانية زيارة المدير العام لطهران مرة أخرى.

43- وإجمالاً، لم يُحرز أي تقدم نحو تنفيذ البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023 خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

هاء- ملخص

44- ويشعر المدير العام بقلق بالغ لبقاء المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات دون حل لفترة تتجاوز السنتين بعد أن قرر مجلس المحافظين أنه "من الضروري والملِّح، من أجل ضمان التحقق من عدم تحريف المواد النووية" أن توضح إيران هذه المسائل العالقة المتعلقة بالضمانات. وهذه المسائل منبثقة عن التزامات إيران بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وما لم تقم إيران بتسويتها وإلى أن تقوم بذلك، لن تكون الوكالة في وضع يمكِّنها من تقديم توكيدات بأن برنامج إيران النووي هو برنامج سلمي حصريًّا.

45- ولم تقدم إيران تفسيرات ذات مصداقية من الناحية التقنية لوجود جسيمات يورانيوم بشرية المنشأ في أماكن غير معلنة في إيران، ولا هي أبلغت الوكالة بالمكان الذي توجد فيه (أو الأماكن التي توجد فيها) حاليًّا المواد النووية و/أو المعدات الملوَّثة ذات الصلة. وبدلاً من ذلك، تقول إيران إنها أعلنت عن جميع المواد والأنشطة النووية والأماكن المطلوب الإعلان عنها بمقتضى اتفاق الضمانات المعقود معها. ويتعارض ذلك مع تقييم الوكالة كما للأنشطة المتصلة بالمجال النووي التي لم يُقدم لها تفسير والتي جرت في جميع الأماكن الأربعة غير المعلَنة في إيران على النحو المذكور آنفاً، ولمنشأ جسيمات اليورانيوم البشرية المنشأ التي وُجدت في ثلاثة من هذه المواقع: وتظل هذه التقييمات كما هي بلا تغيير. ومن ثم فقد وصلت الوكالة إلى طريق مسدود فيما يتعلق بتسوية مسائل الضمانات العالقة المذكورة.

---

[39] الفقرة 3 من الوثيقة GOV/INF/2024/18.

46- والقرار الذي اتخذته إيران من جانب واحد بوقف تنفيذ البند المعدل 3-1، بما يخالف التزاماتها القانونية المنصوص عليها في المادة 39 من اتفاق الضمانات وفي الترتيبات الفرعية، يؤثر سلباً في قدرة الوكالة على تقديم توكيدات بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

47- ويعرب المدير العام عن أسفه العميق لأن إيران لم تقبل تعيين أربعة من مفتشي الوكالة الإضافيين ذوي الخبرة، رغم أنها أبدت استعدادها للنظر في قبول تعيينهم.

48- وخلال فترة الـ 21 شهراً المنصرمة، لم يُحرز أي تقدم يُذكر صوب تنفيذ البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023. وفي سياق موافقة إيران على أن البيان المشترك لا يزال يوفر إطاراً للتعاون مع الوكالة ولمعالجة المسائل العالقة، يدعو المدير العام إيران إلى أن تعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البيان المشترك من خلال التفاعل الجاد.

49- والزيادة الكبيرة في إنتاج اليورانيوم الشديد الإثراء وتكديسه من جانب إيران، وهي الدولة الوحيدة غير الحائزة للأسلحة النووية التي تقوم بذلك، تشكِّل مصدر قلق بالغ.

50- وسيواصل المدير العام تقديم التقارير في هذا الصدد حسب الاقتضاء. واستجابة لطلب المجلس الوارد في قراره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سيعد المدير تقييماً شاملاً ومحدَّثاً لاحتمال وجود أو استخدام مواد نووية غير معلَنة فيما يتعلق بالمسائل العالقة الماضية والراهنة المتصلة ببرنامج إيران النووي. وسيشمل هذا التقييم سرداً كاملاً لتعاون إيران مع الوكالة بشأن هذه المسائل ويتناول قدرة الوكالة على التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، بما في ذلك عدم تحريف المواد النووية، استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة.